شئ من التقديرين المذكورين في الامور الغير المتناهية
ووجه الرد ان العقل يحكم بالبديهة انه اذا وجد اثنان كزيد
وعمرو ويكون لهما وجود ثالث وهو مجموع زيد وعمرو اعني
معروض الاثنينية ضرورة وجد الكل عند وجود جميع اجزائه
وكذا اذا وجد ثلث كزيد وعمرو وخالد يكون هناك موجود
رابع وهو مجموع زيد وعمرو وخالد اعني معروض الثلثية وهكذا
فاذا وجد امور غير متناهية يكون معروضات الاعداد المتناهية
موجودة فيها فيجري فيها الدليل وهاهنا شبهة مشهورة لابد
من التعرض لها وهي انه اذا كان وجود الاثنين مستلزما
لوجود امر ثالث هو معروض الاثنينية وكذا اذا كان وجود الثلث
مستلزما لوجود امر رابع وهو معروض الثلثية وهكذا
الى غير النهاية لزم ان يكون وجود الاثنين مستلزما لوجود امور
غير متناهية وذلك لان وجود الاثنين يكون مستلزما لوجود
معروض الثلثية ووجود معروض الثلثية يكون مستلزما
لوجود معروض الاربعية وهكذا الى غير النهاية فيكون وجود
الاثنين مستلزما لوجود المعروضات الغير المتناهية لان
المستلزم للمستلزم للشئ مستلزم لذلك الشئ اقيد في
الجواب ان وجود الامر الرابع الذي هو معروض الثلثية اعتباري
محض لا تحقق له في الخارج اصلا لانه حصل من اعتبار كل واحد

حصة احاد الاثنين فيه مرتين مرة بالانفراد ومرة في ضمن الاثنين
وعندهم ان المفهوم الحاصل من اعتبارا ر فيه مكررا يكون
اعتبارا محضا انتهى اقول وانت خبير بما فيه فان القول
بوجود الامر الرابع في الخارج ليس باعتبار انه كذلك في
الواقع بل باعتبار انه لازم مما ذكره من ضرورة وجود الكل
عند وجود جميع اجزائه ومن كون وجود الاثنين مستلزما
لوجود معروض الثلثية وقد علم ان كون الرابع اعتباريا
محضا في الخارج لا يقدح في لزوم كونه موجودا فيه مما ذكر
فالقول الحق في الجواب ان يخصص الاجزاء في المقدمة الثانية
بوجوب وجود الكل عند وجود جميع اجزائه بالاجزاء
المتباينة التي يمكن انفكاك كل منها عما سواه في الذهن وظاهر
ان اجزاء الرابع ليست من هذا القبيل ضرورة امتناع
تصور الكل منفكا عنه الجزء فص فان قلت
فعلى ما ذكرت اي من بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا
يلزم ان يكون معلومات الله تعالى متناهية لكن معلوماته
والا اي وان لم يكن معلوماته تعالى متناهية بحسب هذا الوجود
بل كان غير متناهية بحسب انتقض البرهان بواحد بان يكون
غير متناهية وتخلف مقتضاه عنه فان مقتضاه بطلان
الامور الغير المتناهية مطلقا سواء كانت موجودة في

اي بحسب وجودها في علم الله فيلزم ان
يكون علومه تعالى متناهية منه

Copyright © King Saud University